

السياسة التعليمية

أهدافها ومراحلها

د. يوسف القاضي

أولا - نبذة عامة :

خلق الله الإنسان ووضع فيه قدرات وامكانيات عديدة . لتمكنه من حمل الرسالة والامانة التي حملها الله له . ومن هذه القدرات والامكانيات ان جعل له عقلا مفكرا واعيا . ليفكر به ويخطط . ويرسم ما يتصوره لعاضره ول مستقبله . وهذا يتأتى عن طريق رسم مخططات المستقبل . واخذ جميع الامكانيات والتوقعات بعين الاعتبار .

وانطلاقا من هذا المبدأ . فقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية التخطيط أهمية بالغة . وانشأت له وزارة متخصصة هي وزارة التخطيط . لتتعاون مع الوزارات الأخرى في وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تطوير البلاد . وتنمية مواردها البشرية والطبيعية . وقد حظى التعليم بقسط وافر من الاهتمام لدى وزارة التعليم العالي ووزارة المعارف . ووزارة التخطيط . والوزارات الأخرى والمعنية بالتخصصات المختلفة .

وبدراسة النشاطات والانجازات التي تمت في ميدان التعليم على مر السنوات الماضية بصورة عامة . والسنوات العشر الأخيرة منها بمسئفة خاصة . والتي هي سنوات الخطتين الخمسين الأولى والثانية . نجد أن التعليم في المملكة العربية السعودية قد تطور تطورا مذهلا . فبعد أن كان مقصورا على المدن الرئيسية . انتشر الآن ليعم الحواضر والبادي . وتوسع كما وكيفا ليشمل جميع مراحل تخصصاته ومتطلباته . وتطور منهاجا

وطريقة ليعطي المردود المنتظر منه بإذن الله . وسولي ذلك عناية خاصة عندما نتحدث عن تطور التعليم العالي والثانوي والمتوسط والابتدائي والمهني على أنواعها . مع تقديم ايضاحات وجداول ورسوم بيانية . لنضع القارئ الكريم وجها لوجه أمام الحقائق التي تشكل ملفاً الأرقام والاحصائيات والبيانات على اختلافها . وسولي هذا البحث دراسة الأمور التي تتعلق بأهداف السياسة التعليمية . ومرحلة الاستراتيجية . وميزاتها وتفصيلها . ثم تأتي بعدها مرحلة منهج التخطيط . كما سيمنى بالخطوط الاستراتيجية التربوية المعاصرة . والأسباب الموجبة لادخال الإصلاح التربوي وتنفيذه في بلد ما من البلدان . هادفين من وراء ذلك الى ايضاح الخطوط المريضة التي تساعد في تطوير العملية التربوية كخطوة مبدئية . للقيام بالتطوير الشامل في المجالات الفكرية . والاقتصادية . والمعمارية . والصحية . والزراعية . والخدمات العامة . التي تحتاج عند تطويرها لتنمية شاملة في القوى البشرية المساهمة فيها الواعية لمهام عملها . والمتخصصة فيه .

ثانياً - أهداف السياسة التعليمية :

تمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند اعدادها . ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها . لتوضح مسار هذه السياسة وتنبئ لها الطريق . ومن هذه الأهداف :

١ - أخذ السياسة العامة للبلاد بعين الاعتبار ومن ضمنها السياسة التعليمية .

٢ - تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية .

٣ - ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في البلاد التي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والمعمارية والثقافية بحيث تتشعق معها .

٤ - توفر المرونة الكافية في اختيار الأهداف وتمثيلها حسبما تقتضيه المصلحة العامة المعلقة للبلاد على شكل خطط موضوعية من قبل القطاعات الأخرى .

ويجب الإشارة هنا الى أن السياسة التربوية لا تنحصر في وضع المبادئ التوجيهية العامة التي تستخلصها من الاتجاهات العامة لسياسة

البلاد فقط . بل لابد لها أن تشمل مجموعة من الأهداف الخاصة المتكاملة والمترابطة . ومن هذه الأهداف الخاصة ما يتعلق بالمعتقدات والثقافة والفلسفة العامة . والعادات والتقاليد المرعية التي تعطينا فكرة واضحة عن الإنسان . وما حملته الله من أمانة . ووضع فيه من قدرات . وقد ورد في كتاب . تعلم لتكون - "Learn To Be" من السياسة التربوية وأهدافها ما يلي :

• ان السياسة التربوية لا تنحصر في رسم بعض المبادئ التوجيهية العامة . بل لابد من أن تشمل على مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة فيما بينها ترابطاً قوياً . ومن بينها الأهداف ذات الطابع الروحي والفلسفي والثقافي . مما يقدم فكرة واضحة عن مفهوم الإنسان . ويعمد بعد هذا إلى تحديد الأهداف السياسية المتضمنة مع الاختيارات القومية الكبرى . ويمكن بعد ذلك تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتضاهر فيما بينها لتحقيق الغاية المنشودة . طبقاً لفلسفة المجتمع في الحياة . والمتطلبات التنموية . وبعد هذا تعدد الخطوات المريضة للأهداف التربوية التي هي الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الأخرى المرسومة من أجل تنمية البلاد . وأخيراً . تعدد الأهداف المصورة في النطاق التربوي . ويجب أن تعبر تعبيراً صادقاً عن الاتجاهات السائدة في المؤسسات التربوية وفي التعليم على اختلاف مراحله . (١) .

وتعتبر عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية علمية موضوعية . لأنها تستند إلى بحث ميداني يشمل معظم ميادين النشاط في المجتمع . الاقتصادية منها . والسياسية . والعمرائية . والثقافية والمهنية ... فإذا انتهينا من تحديد الأهداف . لابد لنا من تصنيفها حسب أولوياتها وأسبقيتها . ثم تدرج في مخطط متكامل متناكس ومرن . لترفعها بعدئذ على أنها السياسة التربوية . أو سياسة التعليم للبلاد .

ثالثاً - مراحل السياسة التعليمية :

فالساسة التربوية . أو سياسة التعليم عملية تطبق على مراحل . تبدأ بمرحلة وضع الأهداف وتحويلها . ثم تنتقل إلى اختيار الخطوات والطرق العملية لوضع الأهداف المنشودة موضع التنفيذ العملي . وهو ما يسميه الخبراء مرحلة الاستراتيجية . وتأتي بعد هذه المرحلة . مرحلة التخطيط . واعداد المدد . وتوفير الوسائل والأجهزة والمسايل اللازم . أو ما يسميه الخبراء « منهج التخطيط » . ولايضاح هذه المراحل الثلاث ندرجها متتالية كما يلي :

(أ) مرحلة الاختيارات الرئيسية للسياسة التعليمية أو السياسة التربوية .

(ب) مرحلة اختيار الطرق اللازمة لتنفيذها أو الاستراتيجية .

(ج) مرحلة تحديد منهج التخطيط الذي يهدف الى تسهيل العمل لمن تناط به مسئولية اتخاذ القرارات لتطبيق التعليمات المتعلقة بالاستراتيجية .

ويجب أن تكون هذه المراحل الثلاث متداخلة ومتماصة ومتكاملة ومنسجمة لتعطي ثمارها اذا ما أردنا أن نسير بالنظام التربوي سيرا مطردا متطورا نحو الأفضل .

وقد أكد فلاسفة التربية وأخصائيوها أن المراحل الثلاث المدرجة أعلاه يجب أن تكون مترابطة ترابطا منسجما . وهذا الشرط أساسي اذا كنا نريد أن يسير النظام التربوي سيرا حسنا . وأن يتقدم الى الأمام ، مهما كان نوع النظام ودرجة تطوره . ومهما كان المذهب العقائدي الذي يستمد منه مبادئه .

وهذا الكلام يصدق بصفة خاصة على النظام التربوي الشامل . ولعله من النادر أن يكون التخطيط ناجعا في جميع مراحله . فمن الجائز مثلا ألا يتمخض الفكر السياسي عن قرارات تربوية حازمة . وأن يتمخض عن قرارات يعوزها الوضوح أحيانا . فلا تتسجم مع الطرائق والوسائل المستعملة لتطبيق تلك القرارات . وأكثر ما يكون الاخفاق في مرحلة الاستراتيجية لأنها قد تختلط أحيانا مع المرحلة السابقة (السياسية) . أو المرحلة اللاحقة (التخطيط) .

وقد يكون سبب الاخفاق راجعا الى التخطيط خاصة اذا لم يعتمد على فكر متبصر بالأهداف المنشودة (٢) .

فمن هنا كان علينا أن ننظر لهذه المراحل الثلاث على أنها كل لا يتجزأ . أي أنه لا يجدي أن نختار عناصر السياسة التربوية ونتركها حبرا على ورق . كما أنه لا يمكننا أن نضع استراتيجية التنفيذ بدون الاختيارات الرئيسية لحاجات المجتمع . وتبقى المرحلتان السابقتان بدون أثر يذكر ولا نفع للمجتمع . الا اذا رافقهما منهج لتخطيط التنفيذ حسب الاختيارات المنتقاة والطرائق المعدة المدروسة .

مرحلة الاستراتيجية :

تكمن أهمية هذه المرحلة في النفاذ التي وضعت من أجلها . ألا وهي صياغة الاختيارات التي تم اختيارها . على أن تؤخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع عند صياغتها في مجموعة من الإجراءات ، لتعديدها ما يجب أن نعمله تبعاً لما قد يحدث في المستقبل . وهذا يتطلب منا وضع الاختيارات في قالب عملي منظم ، مراعي العوامل التي قد تطرأ واحتمالات حدوثها ، وعامل الوقت الذي تتطلبه لوضعها موضع التنفيذ . وهذا يعني بكلام أوضح الانتقال بالمبادئ المختارة للسياسة التعليمية من الصعيد النظري إلى الصعيد العملي . فتبدو أكثر وضوحاً ، وأقرب إدراكاً وتبلوراً . فتسهل على القائمين على العملية التربوية تخطيط العناصر التي تسهم في إنجاز الأهداف والاختيارات الموضوعة لسياسة التعليم .

وقد أوجز كتاب ، تعلم لتكون ، المبادئ الأساسية للاستراتيجية كما يلي : -

- ١ - تنظيم العناصر في كل متماثل .
 - ٢ - أخذ المصادفة HAZARD واحتمالات حدوثها بعين الاعتبار .
 - ٣ - العزم على معالجة المشكلة الناجمة عن تلك المصادفة للتحكم فيها .
- ويمكن تلخيص تلك المبادئ في عبارات مختصرة هي : مبدأ التركيب ، ومبدأ الاحتمال ، ومبدأ الإرادة (٣) .

ومن هنا يظهر لنا بوضوح أن الاستراتيجية ، إنما هي الحلقة التي تربط بين السياسة التعليمية من جهة ، وبين منهج التخطيط من جهة أخرى .

مميزات الاستراتيجية التربوية :

من مميزات الاستراتيجية التربوية ما يلي :

- ١ - أن تكون شاملة لتطبق على جميع أشكال التربية ومراحلها ومستوياتها .

٢ - أن تكون متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لما يوجد من ارتباط وثيق بين هذه الأهداف بحيث لا يمكن فصل بعضها عن بعض واستقلالها .

٣ - أن تكون مرنة لتأخذ بصورة مستمرة عملية التطور التي تتم العالم أجمع وعملية التجديد ، لأنه من المقبول جدا أن تتغير المطالبات والاختيارات أثناء مرورها في مرحلة التنفيذ .

٤ - أن تكون طويلة المدى بصورة مقبولة لتساير السرعة في الانجاز اذا ما قيست بتطور الاختيارات السياسية التربوية . وما نقصده هنا ، أن تطور العالم يؤثر على تطور جميع البلدان - وهذا التطور يؤثر بطبيعته على انتقاء الاختيارات السياسية التربوية لأن متطلبات البلاد تتغير تبعاً لتغير المطالبات وتغير الصالح من حولنا . فيتغير الاختيار . وهكذا ... ومن هنا ، فإن تطور التربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعدات والتقاليد . هذا الارتباط وثيق ومعين وحيوي . بحيث لا يمكن أن تتجح الاستراتيجية التربوية الا اذا توثقت الصلة بينها وبين المطامع القومية والتطور المصاحب ، والامكانات والحاجات التي يحتاجها المجتمع .

٥ - أن تتعاون فيها الأجهزة التي تشرف على التعليم مع المختصين في المناهج والنشاطات الاجتماعية ، والنفسية ، والرياضية (٤) .

هذا فيما يخص تصداد المميزات للاستراتيجية التربوية التي تعتبر حجر الأساس لكل سياسة تربوية تعليمية وحيث أن هناك خصائص أخرى تدخل في صميم عمل الاستراتيجية التربوية ، كان لابد لنا من تفصيل بعضها كما يلي :

أولاً : التوسع الكمي يجب أن يرافقه توسع كيفي : -

من دراسة الاستراتيجيات التربوية المطبقة في كثير من الدول ، وخاصة الدول النامية منها ، يتضح لنا أن الاتجاه ينحصر ، في معظم حالاته ، للتوسع على أساس الخط الذي كان يسير عليه النظام التربوي فيها ، من غير اجراء أي تغيير من حيث الشكل أو المضمون التربوي ، أو المستويات والبنى التربوية ، أو هيئة التدريس ، أو البرامج المقررة ، أو التقنيات المستعملة . وللتوصل الى هذا التوسع الكمي ، يلجأ القائمون على مقدرات النظام التربوي الى تقديره من طريق التخمين . مستثنين في

ذلك على ما لاحظناه في النظام من تطورات وتغييرات . وهذا لا يكفي للتهوض بالنظام التربوي ووضع استراتيجية تربوية له . فالتوسع الكمي يجب أن يرافقه توسع كيفي . والتوفيق بينهما أمر جوهري لتجاحهما . من أجل الحصول على صورة واضحة للمستقبل الذي نطمح له . فوجود تمارض بين توسع النظام التربوي من حيث الكم . وبين تأثير العمل التربوي ومردوده على المجتمع . يؤدي في كثير من الأحيان الى ضياع اعتمادات مالية . وجهود بشرية للتهوض بمؤسسات مدرسية تتطلب تكاليف باهظة دون أن تؤتي الثمرة المرجوة منها .

وقد أكد العديد من المخططين التربويين . والمتخصصين العاملين في حقل التربية والتعليم . أن استراتيجيات التوسع القمي أي التوسع من حيث التهوض بالنظام التربوي من حيث نشاطه وامكانياته على أساس الخط الذي كان يسير عليه سابقا دون اجراء أي تغيير من حيث الكيف . ويعمد الى زيادة عدد الطلاب والمدرسين والميزانية والمدارس . . . دون البحث عن حلول مبتكرة متنوعة في البيئة فقط . لتطوير المنهج واعداد المعلم وطرق التدريس والوسائل التعليمية وغير ذلك ويشغل التطوير الاتجاه السابق المرعي في نظام التعليم دون تغيير الا في الزيادة . هذا النوع من الاستراتيجيات لا يقوم على أساس صحيح . نظرا لما أسفرت عنه نتائج التجارب التي أجريت في هذا الشأن للمنهج الذي تشيعة في عمل تلك التجارب .

فالنظام التربوي عندما يوضع ليعتقد منه جمع خفي من الأفراد . يستلزم تعديل الاستراتيجيات . والانتقال من التقدير الكمي الى التقدير الكيفي أي الاهتمام بالتنوع أكثر من الاهتمام بالزيادات العددية . ومن التقليد والسير على منوال الماضي . الى البحث عن حلول مبتكرة . ومن الاقتصاد على طريقة واحدة . الى عالم ابتداع طرائق متنوعة بحسب الحالات المتغيرة خاصة وأتينا نعيش في عالم متغير متبدل . يأتيه كل يوم بجديد في ميادين العلم والمعرفة .

ثانيا : مراعاة الأهداف الخاصة للمجتمع :

ان وضع الاستراتيجية التعليمية التربوية مرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المجتمع الخاصة . ولهذا . كان لزاما عند وضع الاستراتيجية النظر بما سيؤول اليه المجتمع من حيث تكوينه . أفراد وجماعات . والنشاطات المرتبطة بتطويره وتحسينه وتعميره . وتختلف اجراءات تعديد الاستراتيجيات والاختيارات التعليمية من مجتمع الى مجتمع . فمن المجتمعات من صعب

عليها ، للظروف التي تحيط بها رسم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية البعيدة المدى ، بينما مجتمعات أخرى تعتمد على العنصر والتكهن واستشفاف الحوادث في تدبير شئونها الثقافية . ولا شك في أن النظر الى العوامل المساعدة البعيدة المدى لتحديد السياسة التربوية ، ورسم استراتيجية مدروسة لها ، يساعد كثيرا في تغطي الكثير من العقبات التي تعوق مسيرة التربية والتعليم ، وتعطيها رؤى واضحة المعالم بالنسبة لاتجاه تطورها في المستقبل بلان الله .

ثالثا : تحقيق مبدأ الشمول والاستفادة منه في التربية :

عندما نتكلم عن التربية ، فاننا نعني تلك المؤسسة التي تتجاوز اطار المدرسة والمعهد والجامعة ، ولا تنحصر في المؤسسات الناهية لها ، بل تشمل نشاطات المجتمع كله وتتصل به اتصالا مباشرا أو غير مباشر . ومن هنا يجب أن تستفيد التربية من الامكانيات المتوفرة في المجتمع كالبنيات الاقتصادية والادارية ، ووسائل الاعلام ، والمعامل ، والمتنزهات ، والوسط العائلي ، والنشاطات والمهن الأخرى التي لا حصر لها . ولذلك ، فان النظرة الشاملة للأنظمة التربوية تعتبر الأساس في وضع وتحديد الاستراتيجيات التربوية . ومن هنا صار التأكيد على مبدأ الشمول والتكامل والاستفادة منه تربويا ، حيث أنه لم يعد من الممكن اليوم تطبيق الإصلاحات التربوية بطريقة مجزأة ، ولم يعد من الممكن التغافل عن الأهداف والطرائق التربوية الشاملة ، فلا بد لمن يريد أن يغير الأجزاء ، أن تتكون لديه فكرة واضحة عن الكل لأن تغيير الجزء في كثير من الأحيان لا يؤدي الى التغيير الكلي المنشود ، وربما أدى الى مرقلته اذا لم تؤخذ بقية الأجزاء بعين الاعتبار عند التغيير .

مرحلة منهج التخطيط :

وتسمى مرحلة الطرائق أو الطرق . والهدف من هذه المرحلة تسهيل العمل على المسؤولين الذين تناط بهم عملية اتخاذ القرارات التربوية . فيصبح عملهم تطبيق التعليمات الواردة في الاستراتيجية باستعمال الطرق الحديثة لحساب ما يلزمها من مصاريف ونفقات وميزانيات ، ومن ناحية أخرى فان عليهم كذلك توفير جميع المتطلبات اللازمة للتنفيذ عندما يعين وقت العمل من كفاءات وقوى بشرية ، وأجهزة ، وآلات ، ووسائل نقل ، ووسائل معينة وغيرها .

ويجب أن يشمل التخطيط التربوي جميع ميادين التربية ، وأن لا يقتصر على المدرسة فقط ، لأن المدرسة جزء من المجتمع . فإذا أردنا أن نخطط للمدرسة فما علينا إلا أن نبدأ بالمجتمع ، ونستعرف على إمكانياته وحاجاته وثرواته . وقد أكدت برامج الأمم المتحدة للتربية والتعليم في وثيقة وزعت على ممثلي دول العالم بالأمم المتحدة (٥) أهمية معرفة الأهداف المنجزة في التربية التي ينبغي أن تتماشى مع نمو الفرد في المجتمع . وقد جاء فيها ما يلي :

« من الضروري التأكد من أن الأهداف المنجزة في ميدان التربية هي بالذات الأهداف التي كانت قد حددت من قبل ، لكي يتسنى بذلك تحديد أهداف جديدة . وهذه الأهداف الأخيرة قد تتأثر بدورها بالأهداف المرسومة في الميادين الأخرى ، مثل الزراعة واستغلال الثروات المعدنية والصناعية والخدمات الاجتماعية الخ . . . على أن الأهداف التربوية يمكن من حيث المبدأ ، أن تنحصر في أهداف مقدرة بلفة الأرقام ، كالتي تعدد في مجال التشغيل أو المهن الحرة . »

فالأهداف التربوية ينبغي من حيث المبدأ أن تتماشى مع نمو في الوسط الذي يمشي فيه ، أو في المجتمع الأكبر الذي يشمل الدولة وما فيها من مناطق وجهات .

وينبغي كذلك أن يكون المقصود من وضع تلك الأهداف هو حل المشاكل المتعلقة بتنظيم المجتمع ، كالعلاقات الموجودة بين (بلد وأخر) . وبين جنس وآخر . وكالمشاكل المتعلقة باختلاف اللغة الخ . . . (٦) .

ومن المتعارف عليه أن المفاهيم الثلاثة التي فصلناها أعلاه ، وهي السياسة التربوية ، والاستراتيجية ، ومنهج التخطيط لتطبيق السياسة والاستراتيجية ووضعهما موضع التنفيذ ، تعتبر كلا متكاملة ، ووحدة لا تنفصم عراها ، ولا يمكن تنفيذ واحدة منها قبل الأخرى . وعليه ، فإن عدم مراعاة التسلسل لهذه المفاهيم الثلاثة ، هذا التسلسل الذي يبدأ بالسياسة التربوية وتعيين أهدافها ودراساتها ، وينتقل منها إلى مرحلة الاستراتيجية التي تتطلب صياغة الاختيارات السياسية التربوية في مجموعة من الإجراءات ، ولتحديد ما يجب عمله تبعاً للتقلبات التي تمرض سبيل تطور المجتمع في الحاضر والمستقبل ، ثم ينتهي بالطرائق ومنهج التخطيط والاعداد الفعلي لتطبيق ما اتخذ وحدد من أهداف بعد صياغتها وترتيبها حسب أولويتها ولزومها ، وتوفير الوسائل اللازمة لانجاز هذا العمل ،

نعم . عدم مراعاة هذا التسلسل بالانتقال من مرحلة الى المرحلة التي تليها . هو السبب في تعثر التربية في كثير من بلاد العالم لأن توجيهها كان اعتباطيا . *

وعن هذا فإنه ينصح بالاعتناء بالمراحل الثلاث . والانتقال من مرحلة الى التي تليها حسب تسلسلها . ودون الاختلال بالتوازن والتكامل الذي يربط فيما بينها . اذا أردنا أن ننتهج سياسة تعليمية سليمة وذات جسدوي *

الدكتور يوسف القاضي

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

المصادر

- ١ - ايندجار فور ورفاقه . تعلم لتكون . ترجمة د. حنفي بن عيسى . اليونسكو . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر . ١٩٧٤ . (ص ٢٢٤) .
- ٢ - نفس المصدر (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) .
- ٣ - نفس المصدر (ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .
- ٤ - تجديد الإدارة : ضرورة استراتيجية لتطوير النظم التربوية في البلدان العربية . محمد أحمد الغنام . التربية الجديدة . العدد السابع - كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ م . (ص ١٨) .

5. " In The Field of education, what should determine the optimum consubition of U.N.DP. ? " Unesco, Paris, November 1971, P. 4.

- ٦ - ايندجار فور ورفاقه . تعلم لتكون . ترجمة الدكتور / حنفي بن عيسى . اليونسكو / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر . ١٩٧٤ م . (ص ٢٢٩) .